الأستاذ: بوزياني جيلالي

المادة: اقتصاد جزئي

المراجع المعتمدة: file:///C:/Users/Universal%20Gate%20Info/Downloads/-7.doc

المدة: حصتين (02 سا)

التوازن في السوق

Equilibrium

تحديد الأسعار والتوازن:

يعرف السعر بانه نسبة مبادلة السلعة بالنقود وترجع أهمية الجهاز السعري في الدراسات الاقتصادية إلى انه ينقل كل تغير في طلب المستهلك إلى المنتج في صورة تغير في الأسعار النسبية للسلع المختلفة فتتحدد بذلك انواع وكميات السلع والخدمات الواجب انتاجها .

تتحدد الأسعار في الأسواق الحرة بتفاعل قوى العرض والطلب، وعملياً فانه لا الطلب وحده و لا العرض وحده يمكن ان يحدد السعر الذي تباع به السلعة، وانما بتفاعل الإثنين معاً يتحدد ثمن التوازن.

ولتوضيح كيف تساهم قوى العرض والطلب في تحديد الأسعار في الأسواق فاننا نفترض وجود جدول طلب وعرض للسلعة محل الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي والرسم البيانى الموضح له في الشكل التالي:

(1) السعر	(2) الكمية المعروضة	(3) الكمية المطلوبة	(4) العجز في الكمية	(5) الفائض في الكمية	(6) اتجاه الضغط على الأسعار

إلى أسفل	45	000	20	65	15
,,	36	000	24	60	14
,,	27	000	28	55	13
,,	18	000	32	50	12
,,	9	000	36	45	11
تـــوازن إلى	000	000	40	40	10
أعـــــلى	000	9	44	35	9
,,	000	18	48	30	8
,,	000	27	52	25	7
,,	000	36	56	20	6
,,	000	45	60	15	5

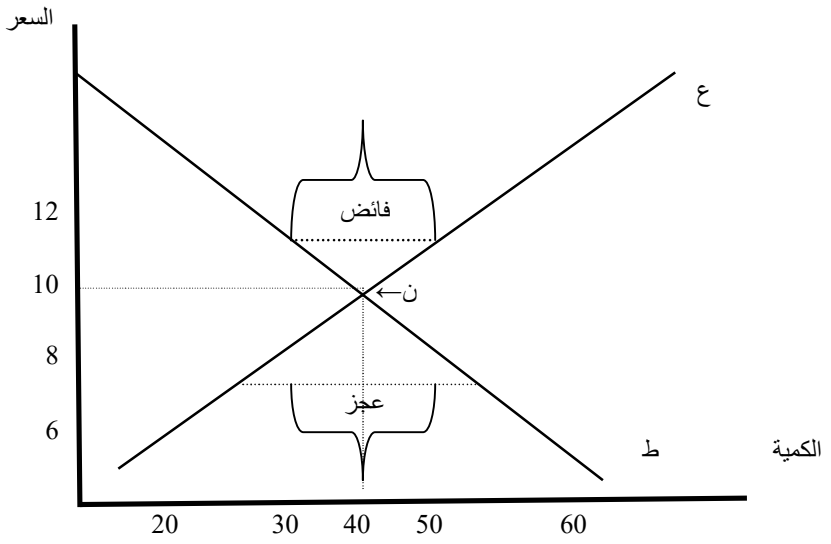

ففي الشكل نجد ان منحنى الطلب (ط) يتقاطع مع منحنى العرض (ع) في النقطة ن وعندها يتحدد ثمن السلعة في السوق بمقدار 10 ريال وتكون الكمية المتبادلة 40 وحدة . هذا السعر يسمى سعر التوازن وهو السعر الذي يتقاضاه الباعة من جراء بيع نفس الكمية على كل من الطلب والعرض في حالة سكون ولا يوجد ما يحفز أي من المستثمرين أو البائعين على تغير رغباتهم في التبادل عند هذا السعر لهذا القدر من الكميات وتسمى الكمية بكمية التوازن .

عند أي سعر آخر نجد ان هناك دافع لتغير السعر إلى ان يستقر عند النقطة ن . فمثلاً عند السعر 11 ريال للوحدة نجد ان الكمية التي يكون البائعون على استعداد لبيعها هي 45 وحدة بينما عند هذا السعر المرتفع للسلعة لايكون المشترون على استعداد الا لطلب 36 وحدة من السلعة وبالتإلى يكون هناك فائضاً في الكمية المعروضة عند الكمية المطلوبة عند هذا السعر وتؤدى التنافس بين البائعين على التخلص من هذه الكمية الفائضة إلى قبول تخفيض في الثمن ، وفي نفس الوقت نجد ان خفض الثمن يشجع المشترين على طلب كمية أكبر مما يقرب بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة وتؤدى لاختفاء الفائض والرجوع إلى سعر التوازن (10ريال للوحدة) .

وإذا افترضنا ان السعر انخفض لسبب أو لآخر إلى 6 ريال فاننا نجد ان البائعين على إستعداد لبيع (15) وحدة بينما يكون المشترون راغبون في شراء (56) وحدة مما يعنى وجود عجز بمقدار (36) وحدة مما يدفع المشترين إلى التنافس فيما بينهم لدفع ثمن أعلى للسلعة - هذا من ناحية - ومن ناحية أخرى فان ميل الثمن للإرتفاع يشجع البائعين على عرض كميات أكبر من السلعة مما يؤدى إلى تلاشي العجز الموجود في الكمية المعروضة ويحدث التوازن عند السعر (10 ريال) .

خلاصة القول ان إختلال التوازن في السوق مرجعه عدم التكافؤ بين قوى العرض و قوى الطلب، فإذا تغلبت قوى العرض على قوى الطلب أي زادت الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة في السوق عند ثمن معين، فان هذا الثمن يميل إلى الانخفاض وإذا تغلبت قوى الطلب على قوى العرض يميل الثمن إلى الإرتفاع. وإذا ما تعادلتا فان الثمن يثبت عند مستوى معين يكون قد بلغه فعلاً فلا يميل إلى الإرتفاع أو الانخفاض.

أثر التغير في الطلب و العرض في توازن السوق:

أ-) التغير في الطلب مع ثبات العرض : التغير في الطلب هو انتقال منحنى الطلب إلى أعلى في حالة الزيادة أو إلى أسفل في حالة النقصان ويرجع التغيير في الطلب إلى العوامل الاتية:

1- التغير في عدد السكان .

2- التغير في دخل المستهلكين .

3- التغير في رغبات واذواق المستهلكين .

4- التغير في اسعـــار السلع البديلة أو المكملة.

في حالة زيادة الطلب ينتقل منحنى الطلب إلى اليمين وإلى أعلا من (ط1ط1) إلى (ط2ط2) وبهذا تزداد كمية وسعـر التوازن إلى (ك2 ، س2) بعد ان كانت (ك1 ، س1) كما هو موضح في الشكل (11) - بينما لو نقص الطلب فان منحنى الطلب ينتقل إلى اليسار وإلى اسفـــل من (ط1ط1) إلى (ط3ط3) وبهذا تقل كمية وسعـــر التوازن إلى (ك3 س3) بعد ان كانت (ك1 س1) .

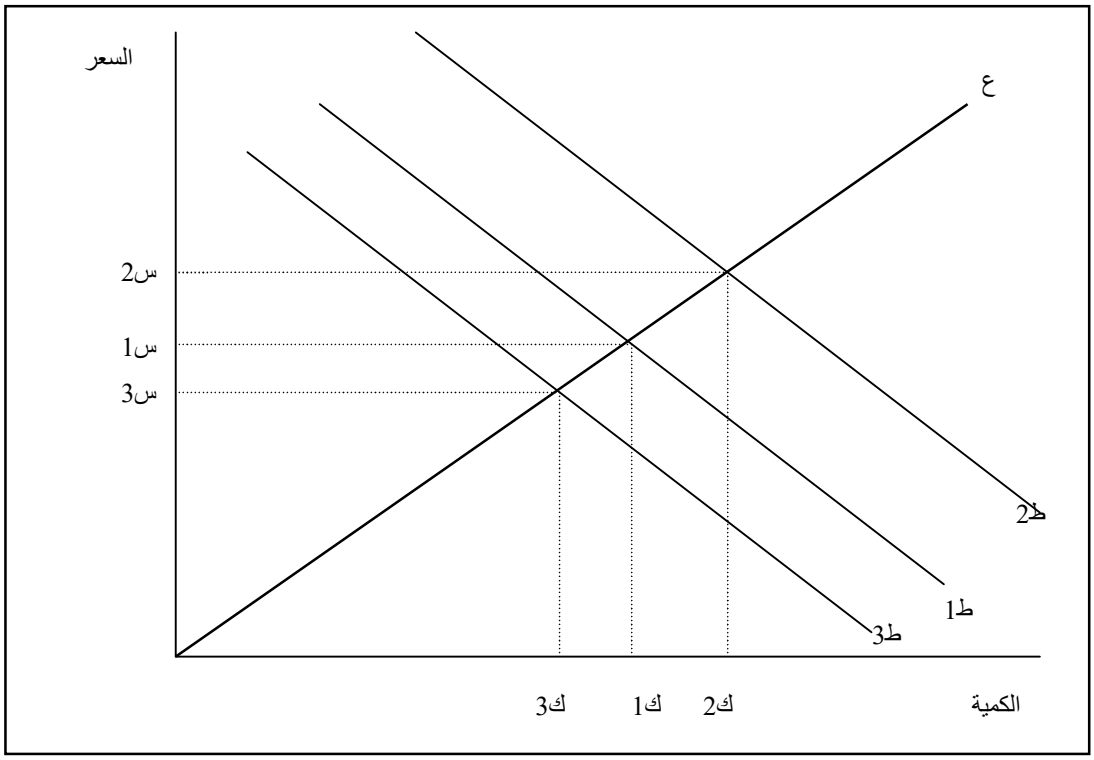

(التغيير في الطلب مع ثبات العرض)

ب-) التغير في السعـر مع ثبات الطلـــب :

هناك عدة عوامل تؤدى إلى التغير في العـــرض وهي :

1- **التغير في اسعار عوامل الإنتاج .**
2- **التغير في الأسعار المتوقعة .**
3- **التغير في التكنولوجيا .**
4- **التغير في العوامل الطبيعية كالمناخ .**
5- **التغير في الانظمة والقوانين الحكومية .**

يبين الشكـل التالي تأثير انتقال منحنى العرض إلى أعلى (نقصانه) أو إلى اسفـــل (زيادته) على سعـــر التوازن . فعندما ينتقل منحنى العرض إلى أعلى مع ثبات منحنى الطلب فان سعر التوازن يرتفع من (س1) إلى (س2) وكمية التوازن تنخفض من (ك1) إلى (ك2) .

أما إذا انتقل منحنى العرض إلى اسفل وثبت منحنى الطلب فان سعر التوازن سينخفض من (س1) إلى (س3) وكمية التوازن سترتفع من ك1 إلى ك2 .

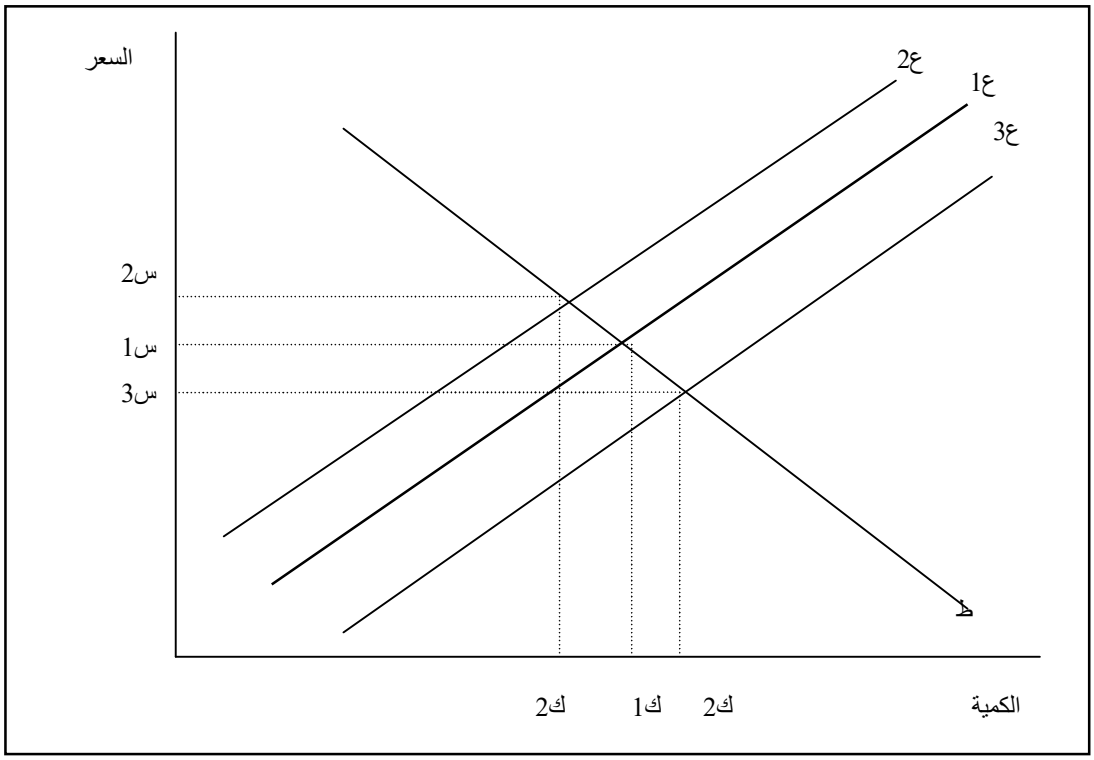

ج-) تغير الطلب والعرض معاً :

قد يحدث ان يتغير كل من منحنى الطلب ومنحنى العرض في نفس الوقت . وسيتأثر سعر التوازن نتيجة لذلك حسب الإتجاه الذي يأخذه تحرك قوى العرض والطلب وحسب درجة وحدة هذا التحرك.

تغير ظروف العرض و الطلب بالزيادة و بنفس الإتجاه:

فزيادة كل من العرض والطلب في وقت واحد وبنفس النسبة يؤدى إلى زيادة كمية التوازن، قبل التغير في ظروف العرض و الطلب كانت نقطة التوازن (أ) وعنها كان سعر التوازن (س1) وكمية التوازن (ك1).

وبتغير ظروف العرض و الطلب بالزيادة أصبح منحنى الطلب الجديد (ط2) إلى اليمين من المنحنى الأول، وتقاطع مع منحنى العرض الجديد (ع2) عند النقطة (ب) وأصبح سعر التوازن الجديد س2 وكمية التوازن ك2.

ومن هنا نستنتج انه إذا تغيرت ظروف العرض و الطلب في نفس الإتجاه بالزيادة فان كمية التوازن تزيد و ثمن التوازن يعتمد على حجم التغير النسبي في العرض و الطلب فقد يرتفع أو ينخفض أو يبقى ثابتاً.

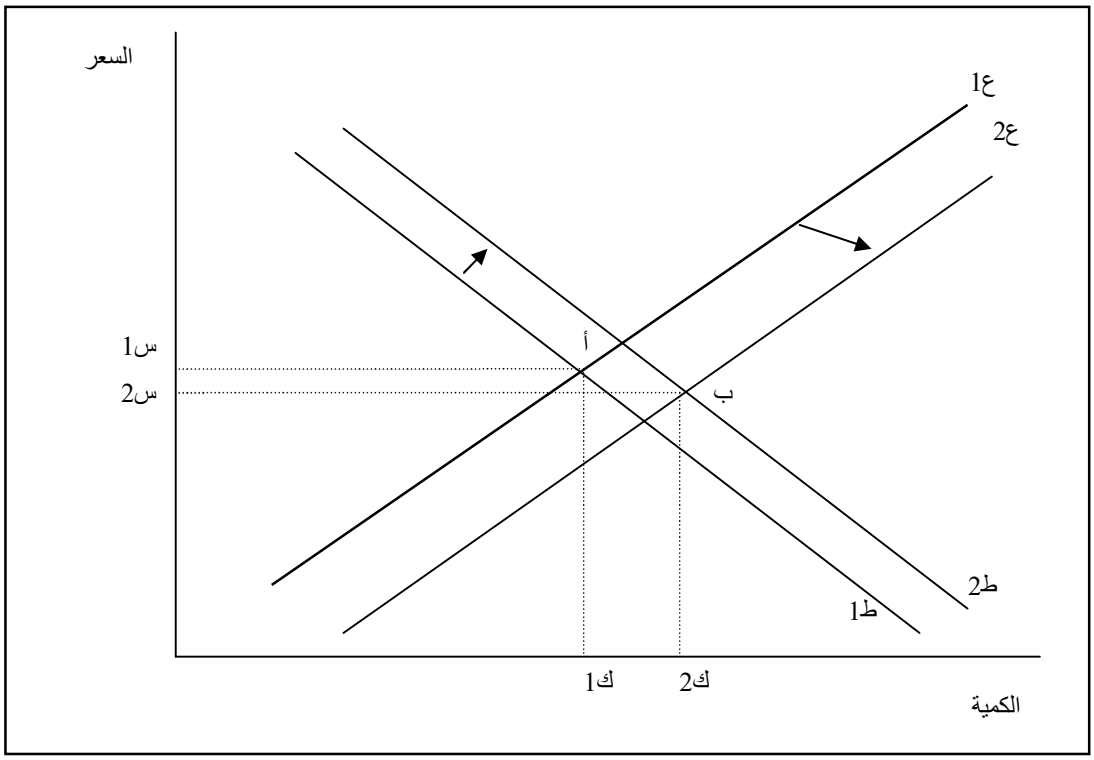

تغير ظروف العرض و الطلب بالنقص و بنفس الإتجاه:

فنقص كل من العرض والطلب في وقت واحد وبنفس النسبة يؤدى إلى نقص كمية التوازن، قبل التغير في ظروف العرض و الطلب كانت نقطة التوازن (أ) وعنها كان سعر التوازن (س1) وكمية التوازن (ك1).

و بتغير ظروف العرض و الطلب بالنقص أصبح منحنى الطلب الجديد (ط2) إلى اليسار من المنحنى الأول، وتقاطع مع منحنى العرض الجديد (ع2) عند النقطة (ب) بقي سعر التوازن على حاله وكمية التوازن نقصت إلى ك2.

ومن هنا نستنتج انه إذا تغيرت ظروف العرض و الطلب في نفس الإتجاه بالنقص فان كمية التوازن تقل و ثمن التوازن يعتمد على حجم التغير النسبي في العرض و الطلب فقد يرتفع أو ينخفض أو يبقى ثابتاً.

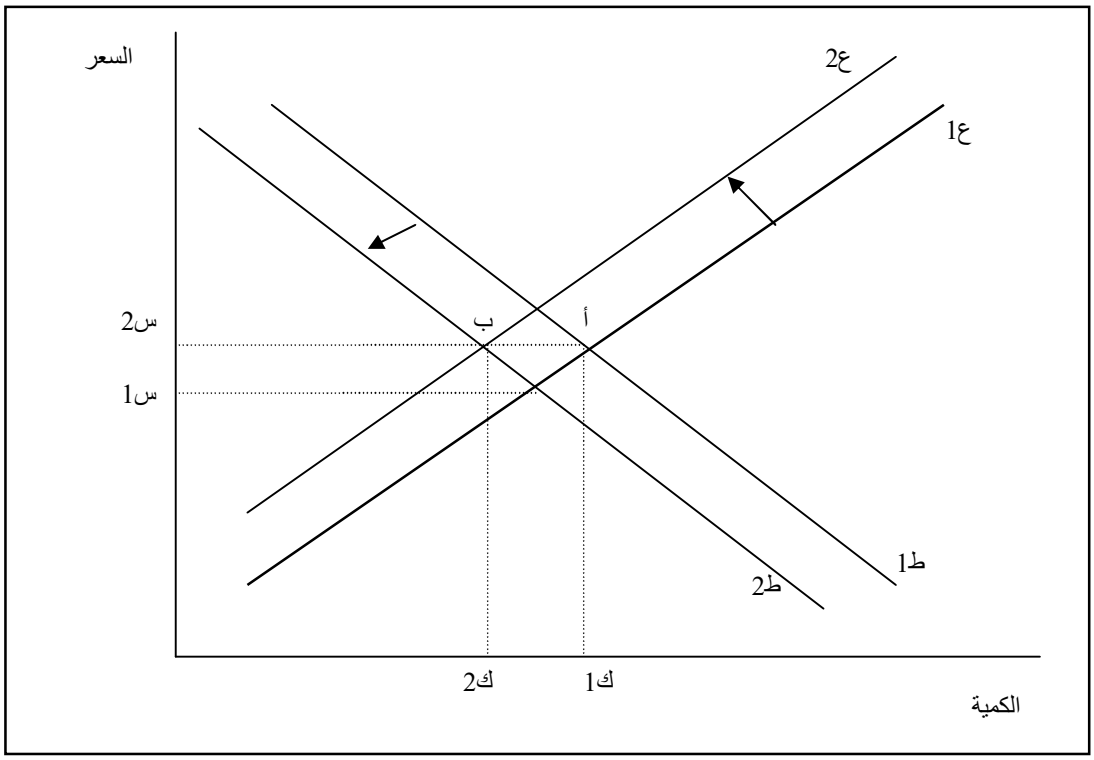

تغير الطلب و العرض ولكن باتجاهين متعاكسين:

هناك عوامل تؤثر على الطلب بالزيادة أو النقص وعوامل أخرى تؤثر على العرض بالزيادة و النقص أيضاً وسنأخذ عاملين يؤثران على الطلب و العرض بصورة متعاكسة.

أ) زيادة الطلب و نقص العرض :

لو زاد عدد المستهلكين فان هذا سيؤدي إلى زيادة الطلب ولو نقص عدد البائعين فاننا نتوقع نقص العرض من السلعة كما يلي:

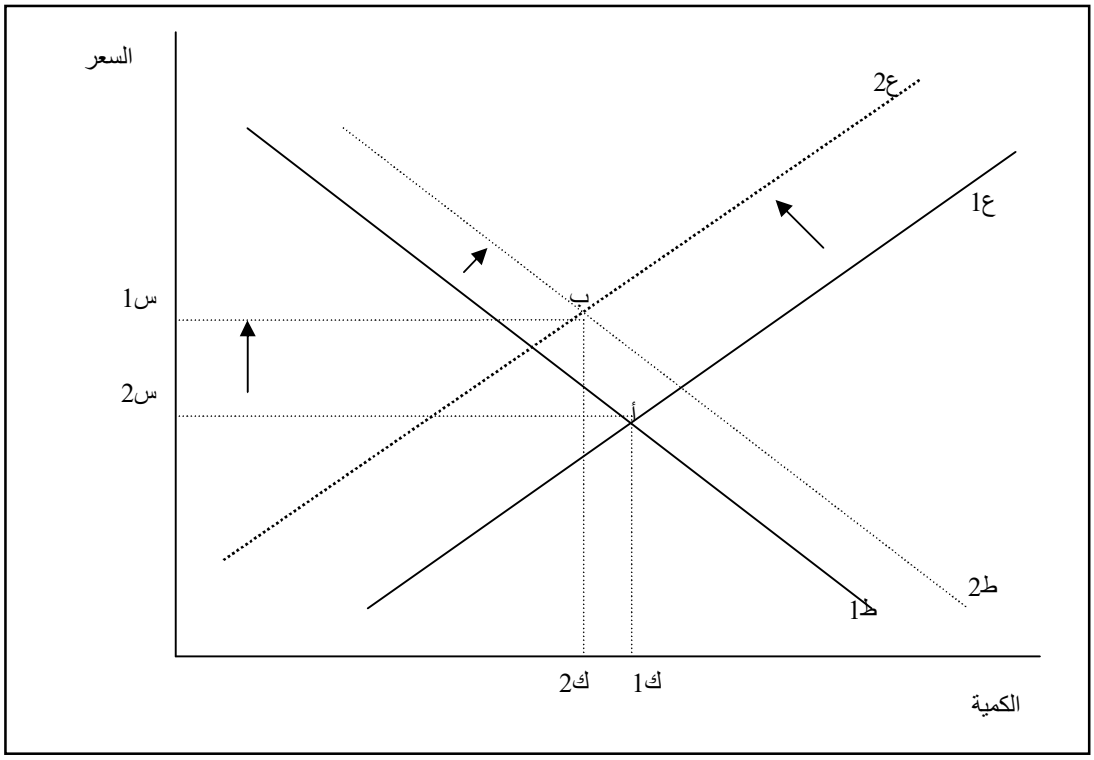

من الشكل البياني السابق نستنج ان سعر التوازن قد إرتفع ولكن كمية التوازن تعتمد على حجم التغير النسبي في العرض و الطلب، فقد تزيد أو تنخفض أو تبقى ثابته.

ب) زيادة العرض ونقص الطلب:

زيادة عدد المنتجين يؤدي إلى زيادة العرض وتغير أذواق المستهلكين لغير صالح السلعة يؤدي إلى نقص الطلب عليها:

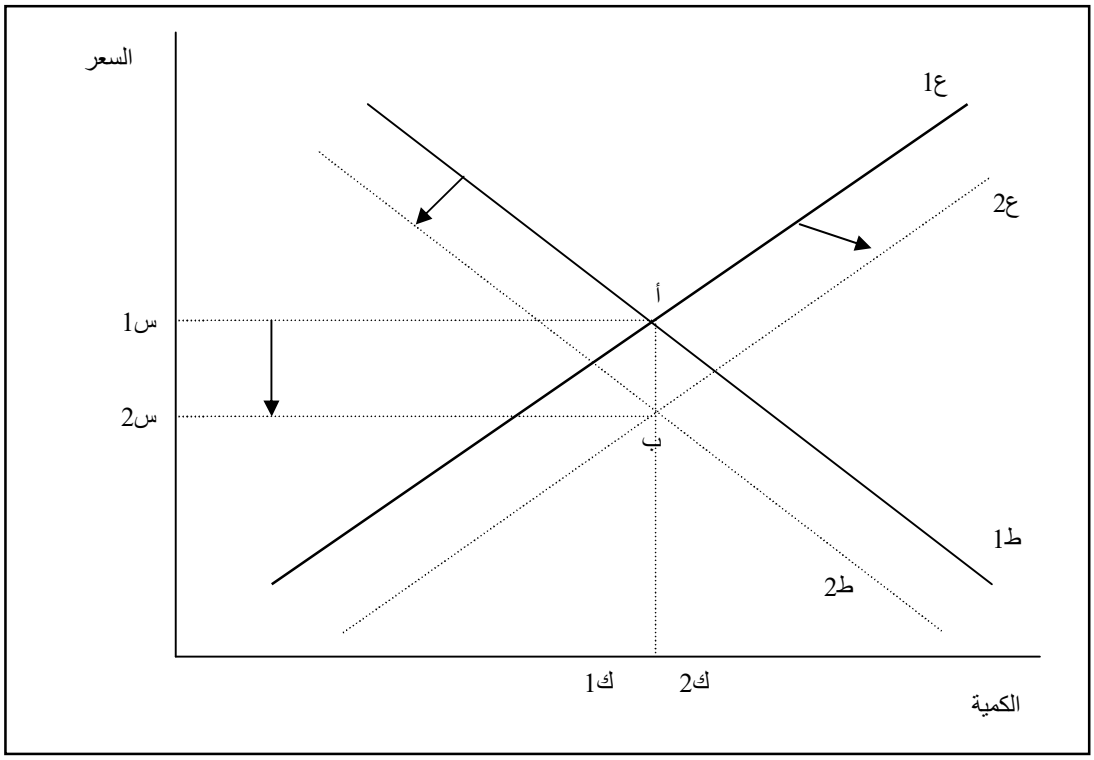

من الشكل البياني السابق نستنج ان سعر التوازن قد انخفض ولكن كمية التوازن تعتمد على حجم التغير النسبي في العرض و الطلب، فقد تزيد أو تنخفض أو تبقى ثابته.

تطبيقات حول عرض الأنتجة الزراعية و الطلب عليها

تهتم بعض فروع علم الإقتصاد الزراعي بتطبيقات العرض و الطلب بالنسبة للأنتجة الزراعية و بصفة خاصة فروع الأسعار الزراعية و التسويق الزراعي و التعاون الزراعي وغيرها.

وقبل التعرض لبعض هذه التطبيقات يجب الإشارة إلى طبيعة أسواق الأنتجة الزراعية و كيفية إحداث التوازن فيها.

فكما سبق دراسته فإن الشروط الخاصة بأسواق المنافسة الكاملة *Perfectly Competitive Market* تتوافر في صناعة الزراعة أكثر منها بالنسبة لأي

صناعة أخرى يتضح ذلك من إستعراض الشروط الرئيسية لوجود المنافسة الكاملة التالي ذكرها:

1- كثرة العدد و صغر الحجم Large Number, Small Size

تتطلب المنافسة الكاملة كثرة عدد الوحدات الإقتصادية المتعاملة في السوق (المنتجين بصفتهم بائعين و المستهلكين بصفتهم مشترين) وبحيث تكون كل وحدة إقتصادية تدخل السوق من الصغر بالنسبة لحجم السوق ككل بحيث لا تستطيع إحداث تأثير على الأسعار التي تتحدد في هذا السوق.

فمن وجهة نظر المنتجين يلاحظ أن البنيان الإقتصادي الزراعي لأي دولة من الدول يتكون عادة من عدد كبير من الوحدات افنتاجية الزراعية (المزارع) وكل وحدة منها ذات حجم صغير، نسبياً بحيث لا يستطيع أي منتج بمفرده أو حتى بالإتفاق مع عدد من المنتجين الآخرين - التأثير بالزيادة أو النقص على السعر الذي تباع به السلعة في السوق عن طريق تغيير كمية ما ينتج من السلعة.

ومن وجهة نظر المستهلكين، فكما سبق بيانه أن السلع الزراعية تعتبر في مجموعها سلعاً ضرورية للوفاء باحتياجات غذائية و كسائية معينة لجميع أفراد المجتمع وغير قابلة للتخزين الطويل، وهذا كله يعكس زيادة عدد المشترين لهذه السلع بالإضافة إلى أنه كل مشتري لايحصل منها إلاّ على إحتياجاته الفردية و الأسرية وما يستتبع ذلك أيضاً من ضعف مقدرة المشترى الواحد أن يؤثر على سعر السوق لهذه السلع.

2- تجانس السلع المنتجة Homogeneous Products

من الشروط الضرورية للسوق كاملة التنافس أن تكون السلع المباعة أو المشتراه في السوق متجانسة و متماثلة تماماً.

ومن الملاحظ ان غالبة السلع الزراعية الناتجة من مختلف المزارع تعتبر متجانسة أو متماثلة –إلى حد كبير- بالنسبة للنوع أو الصنف المعين من هذه

السلع بحيث يصعب تمييز نوع أو صنف من سلعة منتجة في مزرعة ما عن نفس النوع أو الصنف من السلعة منتجة في مزرعة أخرى.

3- قدرة عناصر الإنتاج على التنقل و الحركة Free Mobility of Resources

ويعني هذا الشرط بالضرورة مايلي:

أ) قدرة عنصر العمل على الإنتقال جغرافياً ووظائفياً.

ب) إن عناصر الإنتاج ليست محتكرة من قبل أحد الملاك أو المنتجين.

ت) حرية دخول منتجين جدد أو رؤوس أموال جديدة إلى الصناعة وخروجهم منها.

وبطيعة الحال فإن إتخاذ الزراعة كمهنة لايتطلب بالضرورة توافر خبرات أو مؤهلات معينة لمزاولة هذه المهنة إنما يجب توفر الرغبة فيها ومن ثم يكون لعنصر العمل مثلاً القدرة على الإنتقال إلى مهنة الزراعة و الإشتغال في أي من وظائفها وكذلك الخروج منها بسهولة. كما يمكن لأي منتج زراعي أن يتحول من إنتاج سلعة زراعية إلى إنتاج سلعة أخرى بسهولة إلاّ في حالات وجود تشريعات أو قوانين تقيد هذا التحول.

4- المعرفة الكاملة Perfect Knowledge

لكي تكون السوق كاملة التنافس كاملة التنافس فلابد أن يكون المنتجون و المشترون و مالكي عناصر الإنتاج على علم تام بما جرى في السوق، أي على علم بالأسعار و الأجور و التكاليف ليس بالنسبة للوقت الحاضر فقط، بل وللماضي و المستقبل أيضاً وكذلك الظروف الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج.

ويتوفر هذا الشرط بدرجة أكبر في الزراعة بالدول المتقدمة عنه في الدول النامية.

5- تعظيم الأرباح و المنافع Maximize Profits and Utility

ويعني ذلك أن سلوك المنتجين في ممارسة المنتجين في ممارسة عملياتهم الإنتاجية يكون بهدف معظمة الأرباح وأن سلوك المستهلكين يهدف معظمة الإشباع من إستهلاك السلع الزراعية.